الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف –المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

فرقة PRFU الجوانب القانونية للاستثمار في الجزائر

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila
1985

شهادة مشاركة

يشهد عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة بأن د. ليلى بن حليمة

قد شارك(ت) في أشغال الملتقى الوطني حول: " خصوصيات الإستثمار في مناطق الظّل في الجزائر"

المنظم من قبل فرقة PRFU " الجوانب القانونية للاستثمار في الجزائر" بكلية الحقوق والعلوم السياسية

يوم 22 نوفمبر 2021 بتقنية التحاضر عن بعد

بمداخلة بعنوان "الاستثمار الخاص في مقومات التنمية الريفية"

عميد الكلية

عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية

حمزة خضري

رئيس الملتقى

الدكتور: عطوي خالد

فرقة بحث الجوانب القانونية للاستثمار في الجزائر

كلية الحقوق و العلوم السياسية

جامعة محمد بوضياف المسيلة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمّد بوضياف - المسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

فرقة البحث PRFU «الجوانب القانونية للاستثمار في الجزائر»
Faculty of Law and Political Science - PRFU Research Team:
«Legal Aspects of Investment in Algeria»

الملتقى الوطني حول:

خصوصيات الاستثمار في مناطق الظل في الجزائر

يوم 22 نوفمبر 2021

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ★ كلية الحقوق والعلوم السياسية ★ رئيس الملتقى

The National Forum on:

The peculiarities of investing in the shadow areas in Algeria

On November 22, 2021- Remote Lecture Technology

الرئيس الشرفي للملتقى
The honorary president of the National Forum:
أ. د. كمال بداري - مدير جامعة محمد بوضياف- المسيلة

المشرف العام للملتقى
أ. د. حمزة خضري- عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية

رئيس الملتقى الوطني
د. خالد عطوي - رئيس فرقة البحث

مساعد أول لرئيس الملتقى الوطني:
د. مبروك جنيدي- عضو فرقة البحث

مساعد ثاني لرئيس الملتقى الوطني:
د. إبراهيم رابعي

رئيس اللجنة العلمية للملتقى:
د. عادل ذبيح - عضو فرقة البحث

رئيس اللجنة التنظيمية للملتقى:
د. عبدالعزيز بوخرص

المُنسق العام للملتقى: د. عبدالمجيد صغير بيرم - مسؤول فريق تخصص: ماستر قانون الأعمال

المُكلف بالتحضير التقني للملتقى: أ. وليد ميرة

الدكتور: عطوي خالد
رئيس فرقة بحث الجوانب القانونية
للإستثمار في الجزائر
كلية الحقوق و العلوم السياسية
جامعة محمد بوضياف المسيلة

البرنامج العام لفعاليات الملتقى الوطني حول:

«خصوصيات الاستثمار في مناطق الظل في الجزائر»

The general program of the activities of the national forum on the peculiarities of investing in the shadow areas in Algeria

الدكتور: عطوي خالد
رئيس فرقة بحث الجوانب القانونية
للإستثمار في الجزائر
كلية الحقوق و العلوم السياسية
جامعة محمد بوضياف المسيلة

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
رئيس الملتقى

يوم 22 نوفمبر 2021 - بتقنية التحاضر عن بعد

On November 22, 2021- Remote Lecture Technology

الجلسة الافتتاحية للملتقى الوطني: 9:00 إلى 9:20		
تلاوة آيات بينات من الذكر الحكيم والاستماع إلى النشيد الوطني		
كلمة رئيس الملتقى الدكتور خالد عطوي		
كلمة مدير الجامعة البروفيسور كمال بداري		
كلمة البروفيسور حمزة خضري عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية و الإعلان الرسمي عن افتتاح أشغال الملتقى		
الجلسة العلمية الأولى - رئيس الجلسة: د. عبدالمجيد صغير بيرم **مساعد رئيس الجلسة: أ. وليد ميرة** **توقيت الجلسة: 9:30 – 12:30 مدة المداخلة: 08 دقائق**		
عنوان المداخلة	**المتدخل**	**الجامعة**
البعد الشرعي للاستثمار في مناطق الظل في الجزائر	د. سفيان ذبيح	جامعة المسيلة
مفهوم الاستثمار ومعوقاته في الجزائر	د. مصطفى زناتي	جامعة المسيلة
تطور قوانين الاستثمار في الجزائر	د. ياسين مقدم ط.د كروش بريكي	جامعة المسيلة
قراءة حول الواقع التشريعي للاستثمار في مناطق الظل	د. حليمة حوالف	جامعة تلمسان
مناطق الظل في الجزائر ومتطلبات تعزيز الاستثمار فيها	د. الكاملة بوعكة	جامعة المسيلة
واقع الاستثمار في مناطق الظل في الجزائر	ط. د رابح بن يطو د. مليك محمودي	جامعة المسيلة
قراءة في الآليات القانونية لضمان وتطوير الإستثمار داخل مناطق الظل في الجزائر	ط.د. سميرة حناشي	جامعة بجاية
الاستثمار في مناطق الظل: الإجراءات والتحديات	خضرة خلوف	جامعة المسيلة
الاستثمار وتنمية مناطق الظل: بين تفعيل النص القانوني و الواقع	ط.د. حليمة ليلى توازن	جامعة تلمسان
واقع الاستثمار المحلي في مناطق الظل بين آليات التنمية وآليات تعزيزها	ط. د غزالة توتاي	جامعة تلمسان
الاستثمار في مناطق الظل في اطار قانون تهيئة الاقليم	د. جمال داودي	جامعة الجزائر1

	أ. صبرينة تونسي	جامعة الجزائر 1
الاستثمار في مناطق الظل بين المفهوم والمعوقات	ط. د جمال مشري د. محمد لمعيني	جامعة بسكرة جامعة بسكرة
مناطق الظل وأولوية الاستفادة من المزايا الاستثنائية في أي تعديل لقانون الاستثمار	د. عبدالمجيد صغير بيرم ط.د. حليم قيزة	جامعة المسيلة
سبل إزالة عراقيل الاستثمار في مناطق الظل الحدودية	د. أسماء قواسمية ط.د سارة عيون	جامعة سوق أهراس
عوائق الاستثمار في مناطق الظل في الجزائر	د. عماد الدين بركات	جامعة الطارف
ميكانيزمات التنمية والاستثمار في مناطق الظل والمعوقات	ط. د لخضر بوالطين	جامعة قسنطينة 2
أثر التحديات السياسية والاقتصادية على الاستثمار في مناطق الظل في الجزائر	د. سميرة ناصري ط.د. حميد عثماني	جامعة خنشلة جامعة خنشلة
مكانة التنمية المحلية المستدامة في مناطق الظل ضمن مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي 2020- 2024	أ. زكريا بركات	جامعة الجزائر 1
دراسة تحليلية حول النظام القانوني ومعوقات الاستثمار	ط. د. مصطفى بن لقريشي د. محمد مقروف	جامعة المسيلة
دراسة تحليلية لمخطط برنامج الإنعاش الإقتصادي بمناطق الظل في الجزائر خلال فترة 2020- 2024	د. هشام مسعودي	جامعة المسيلة
التحديات القانونية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية في مناطق الظل في الجزائر	د. سليم عليوة	جامعة المسيلة
معوقات الاستثمار في الجزائر	د. السعيد برابح ط.د. شهرزاد نعيجي	جامعة المسيلة جامعة تيارت
الحوكمة المحلية الرشيدة كعلاج لتنمية مناطق الظل في الجزائر	د. سليم عشور	جامعة المسيلة
الأبعاد المختلفة للاستثمار في مناطق الظل في الجزائر اقتصاديا سياسيا اجتماعيا قانونيا شرعيا	د. نريمان خمار د. فتيحة سعيدي	جامعة سوق اهراس جامعة بسكرة

الجلسة العلمية الثانية - رئيس الجلسة الدكتور: عادل ذبيح

مساعد رئيس الجلسة: د. مبروك جنيدي

توقيت الجلسة: 9:30 – 12:30- مدة المداخلة: 08 دقائق

عنوان المداخلة	المتدخل	الجامعة
تنشيط الاستثمار في مناطق الظل: قضية وتحدي	د. حسيبة رحماني د. أمينة لطروش	جامعة البويرة جامعة مستغانم
الاستثمار بمناطق الظل: أولوية تنموية وطنية	د. النذير قمرة	جامعة المسيلة
الاقتصاد الأخضر كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة	د. فائزة مرتات	جامعة المسيلة

الدكتور: عطوي خالد
رئيس فرقة بحث الجوانب القانونية للإستثمار في الجزائر
كلية الحقوق و العلوم السياسية
جامعة محمد بوضياف المسيلة

والقضاء على الفقر في مناطق الظل	أ. عيسى لعلاوي	جامعة المسيلة
الدعم التطوعي والتنموي للجيش الوطني الشعبي في مناطق الظل الحدودية في إطار مهامه الإنسانية	د. عائشة عبد الحميد	جامعة الطارف
دور المؤسسة العائلية في استثمار الموارد المحليَّة للقضاء على الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية	د. عمارة عمارة أ. يوسف بن السعدي	جامعة المسيلة جامعة المسيلة
دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاستثمار في مناطق الظل	ط.د ناصر سويدي ط.د محمد مخلوفي	جامعة تيسمسيلت جامعة تيسمسيلت
آليات الاستثمار في مناطق الظل"المؤسسات الصغيرة والمُتوسطة نموذجا.	د. خديجة زروقي	جامعة غليزان
دور المُرقّي العقاري في الاستثمار في مناطق الظل	ط. د. النذير عطلاوي د. محمد دمانة	جامعة الأغواط
دور المجالس المنتخبة في تشجيع التنمية المحلية	د. رضا مهدي	جامعة المسيلة
أدوار البلدية في مجال الاستثمار بين محدودية النص وآفاق التطوير	ط.د رضوان حميدي	جامعة المسيلة
دور العقار الصناعي في تشجيع الاستثمار المحلي	د. أمينة شريف	جامعة الجزائر1
صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية كآلية لتشجيع الاستثمار المحلي في مناطق الظل	د. جلال عزيزي ط.د. مسعود قشي	جامعة جيجل
التحفيزات الجبائية كأداة لتحقيق الاستثمار في مناطق الظل	د. عبد السلام زعرور	جامعة جيجل
الاستثمار الفلاحي المشترك لترقية مناطق الظل في الجزائر	د. نور الدين حيرش ط. د. أسماء بوخاري	جامعة معسكر جامعة مستغانم
الاستثمار الفلاحي كآلية للتنمية في مناطق الظل في الجزائر - بين الإمكانيات المتاحة والمعوقات المطروحة	ط. د. صبرينة بوعمار د. عبد العزيز بوخرص	جامعة المسيلة
الاستثمار الوقفي ودوره في تحقيق متطلبات القطاع الثالث في مناطق الظل	د. نبيلة كردي	جامعة تبسة
الاستثمار السياحي في المناطق الداخلية	د. جمال الدين دندن	جامعة الجزائر1
الآليات القانونية لتشجيع الاستثمار السياحي لتحقيق التنمية المحلية	ط. د. ياسمينة ضياف أ. د. نادية ضريفي	جامعة المسيلة جامعة المسيلة
العقار الصناعي كآلية لتنمية الاستثمار في مناطق الظل	ط. د حسام الدين نورين د. آسيا عمار شريف	جامعة المدية جامعة المدية
الاستثمار الخاص في مقومات التنمية الريفية	د. ليلى بن حليمة	جامعة المسيلة
مساهمة الاستثمار في النباتات غير الخشبية في تنمية مناطق الظل في ولاية سوق أهراس - بلدية سيدي فرج نموذجا	ط. د. جودي بن سالم ط.د. بلقاسم بوكرش	جامعة المسيلة جامعة المسيلة
الاستثمار المحلي مسار قانوني لتحقيق التنمية في مناطق الظل	ط.د سمية بوسعد	جامعة المسيلة
الاستثمار في مناطق الظل ودوره في تفعيل حماية كافية لحقوق الإنسان	د. نسيمة بوشريعة د. فاطمة بوشريعة	جامعة غيلزان جامعة غيلزان

الدكتور: عطوي خالد
رئيس فرقة بحث الجوانب القانونية
للإستثمار في الجزائر
كلية الحقوق و العلوم السياسية
جامعة محمد بوضياف المسيلة

التزاوج بين المنطق المقاولاتي والنص لترقية مناطق الظل	د. نهى شيروف	جامعة سكيكدة
نحو منح مزايا تحفيزية للمستثمر في مناطق الظل	ط.د أكرم فراحتية	جامعة المدية
	د. هارون أوروان	جامعة المدية
مناقشة عامة 12:30- 13:00		
قراءة توصيات الملتقى		
الاعلان عن اختتام الملتقى		

رئيس الملتقى
الدكتور: عطوي خالد
باحث دكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف – المسيلة–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

استمارة مشاركة في الملتقى الوطني حول: خصوصيات الاستثمار في مناطق الظل في الجزائر

الاسم واللقب: ليلى بن حليمة الوظيفة: أستاذة جامعية
الدرجة العلمية: أستاذة محاضرة–أ– الجامعة: جامعة محمد بوضياف –المسيلة–
الهاتف: 0662948113 أو 0661498761 البريد الالكتروني: leilab2862@yahoo.com

محور المشاركة: الإطار المفاهيمي للاستثمار في مناطق الظل في الجزائر.

عنوان المداخلة: الاستثمار الخاص في مقومات التنمية الريفية بمناطق الظل

ملخص المقال:

لقد تراجعت نسب الاستثمار تراجعا ملحوظا مقارنة بالمناطق النظيرة منذ الأزمة المالية العالمية، وظهرت الحاجة لقطاع خاص أكثر ديناميكية مدعوما باستثمارات خاصة وقوية، للتشجيع على خلق مزيد من فرص العمل وتعزيز النمو الاحتوائي، حيث يمكن إطلاق إمكانات الاستثمار الخاص، ومن ثم إرساء الأسس لتنمية أكبر واحتواء أكثر للجميع، من خلال زيادة فرص الحصول على التمويل والاستثمار في مجال مقومات التنمية الريفية بمناطق الظل.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، مقومات، التنمية الريفية، مناطق الظل.

Abstract

Investment ratios have fallen significantly compared to peer regions since the global financial crisis. and the need for a more dynamic private sector supported by strong private investment, To encourage the creation of more jobs and promote containment growth private investment potential, thus laying the foundations for greater development and greater inclusion for all s development ", through increased access to finance and investment in the viability of rural development in shadow areas.

Keywords: investment, components, rural development, shadow areas.

مقدمة:

يعتبر الاستثمار أحد أهم محددات النمو الاقتصادي وفقا للأدبيات الاقتصادية والدراسات التجريبية، وحيث أن الجزائر تسعى لتحقيق معدلات نمو مرتفعة لتحسين مستوى المعيشة، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، ولذلك فلا بد من دفع عجلة الاستثمار كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي من خلال إبراز دور الاستثمار الخاص كأحد مقومات التنمية الريفية في مناطق الظل.

كما تسعى الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى رفع التحدي والطموحات للوصول إلى إستراتيجية تنموية من شأنها أن تلحقها بركب الدول المتقدمة، وبالتالي كان لزاما عليها الاهتمام بتهيئة المناخ المناسب، من خلال منح التسهيلات والمزايا الضرورية لجذب واستقطاب أكثر للاستثمارات المحلية والأجنبية، وعلى الرغم من ذلك لا يزال القطاع الخاص ضعيفا نتيجة الأزمات الاقتصادية والمالية الخانقة، إلا أنه بدأ في النهوض من جديد نتيجة القوانين والتشريعات لاسيما ما جاءت به قوانين الاستثمار، وكذا إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، والمجلس الوطني للاستثمار.

إذن تنبثق أهمية الاستثمار الريفي الخاص من كونه المدخل الأنجع لتحريك الأرياف وضمان استقرار الأقاليم الريفية بمناطق الظل(جاذبية الأفراد وجاذبية رؤوس الأموال)،ومنه جاءت التنمية الريفية لتكون أقرب إلى المواطن، فهي تعمل على تحسين أو صناعة وتلبية احتياجاته، وتتجلى أهمية التنمية الريفية في تفعيل مجالاتها الاقتصادية، السياسية، الإدارية، الاجتماعية والبشرية، بكل ما يخدم الإنسان لأنه المقصود من هذه التنمية، وهو الأساس المحوري الذي تبنى عليه التنمية الريفية على وجه الخصوص والذي توجه إلى خدمته من جهة أخرى.

وعليه يستدعي رفع العبن عن مناطق الظل مشروعا أوسع من مجرد مرافق وخدمات، لأن الإشكالية أكبر تتطلب إيجاد حلول للمستقبل،أهمها فتح باب الاستثمار بشكل عام والاستثمار الخاص بشكل خاص، ومنه فالإشكالية التي تطرح نفسها في هذا الموضوع هي:

إلى أي مدى يمكن القول أن فعالية الاستثمار الخاص تتوقف عليها جودة التنمية الريفية في مقوماتها وركائزها الأساسية بمناطق الظل؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية أهمها:

- ما هو مفهوم: الاستثمار، التنمية الريفية، مناطق الظل؟

- ما هي دوافع الاستثمار في التنمية الريفية بمناطق الظل ومجالاته؟

- كيف يكون الاستثمار الريفي في التنمية الريفية بمناطق الظل؟

وللإجابة على هذه الاشكالية والتساؤلات الفرعية اعتمدنا الخطة التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

قبل الخوض في موضوع الاستثمار الخاص في مقومات التنمية الريفية بمناطق الظل، لا بد من تحديد بعض المفاهيم الضرورية الخاصة به، كتحديد مفهوم الاستثمار ومفهوم التنمية الريفية وكذا مفهوم مناطق الظل.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار

يتعين علينا لتحديد مفهوم الاستثمار تعريفه أولا، ثم بيان أنواعه وأهميته، وكذا التعرف على أهم أهدافه.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار: سيتم تعريف الاستثمار لغة ثم فقها

أولا: تعريف الاستثمار لغة: مصدر للفعل استثمر، والاستثمار مشتق من الثمر.

والاستثمار هو استخدام المال أو تشغيله بقصد تحقيق ثمرة هذا الاستخدام، فيكثر المال وينمو على مدى الزمن.[1]

أي أن الاستثمار لغة يراد به طلب النمو، وأما استثمار المال لغة فيراد به طلب ثمر المال الذي هو نماؤه ونتاجه.[2]

ثانيا: تعريف الاستثمار اصطلاحا: يعرف الاستثمار اصطلاحا بأنه: "الأصول التي يتم شراؤها من قبل المنشآت والأفراد، من أجل الحصول على دخل بالوقت الحالي أو المستقبلي".[3]

و الاستثمار هو ذلك النشاط الإنساني الهادف الذي يعمل على مضاعفة الخيرات المادية والمعنوية عن طريق توظيف الأموال في المشاريع

الإنتاجية التي تراعي أولويات المجتمع في إطار قيم وأخلاقيات الأمة.[4]

ثالثا: تعريف الاستثمار في التشريع:

هو تقديم الأموال المادية والمعنوية من شخص طبيعي أو معنوي للمساهمة المباشرة أو غير المباشرة في مشروع قائم أو سيتم إنشاؤه للقيام بنشاط اقتصادي ما خلال مدة معقولة من الزمن.[5]

وحسب المشرع الجزائري فإنه يقصد بالاستثمار ما يلي:

"1- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة،أو توسيع قدرات الإنتاج،أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة،

2- المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية،

3- استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية".[6]

الفرع الثاني: أنواع الاستثمار

هناك عدة أنواع للاستثمار و ذلك نظرا لاختلاف المعايير المعتمدة في تصنيف الاستثمارات وذلك كما يلي:

أولا: الاستثمار المباشر و الاستثمار غير المباشر: إن أهم ما يميز الاستثمار المباشر عن الاستثمار غير المباشر هو فكرة التحكم الفعلي في الشركة أو في المشروع الاستثماري.

1- الاستثمار المباشر: الاستثمار المباشر هو ذلك النوع من الاستثمار الذي يتحكم فيه المستثمر في الشركة، ويتحدد هذا التحكم من خلال مقدار مساهمته في رأسمال الشركة، و هذا المقدار نجد أنه يختلف بحسب اختلاف القوانين و الأنظمة في مختلف الدول فمن الدول ما تعتبر أن الاستثمار يكون مباشرا إذا كان المستثمر يملك أغلبية رأسمال الشركة أو الاستثمار، و يمكن أن يكون بامتلاك القدر الأكبر من المساهمة

. **2- الاستثمار غير المباشر**: أما الاستثمار غير المباشر هو ذلك الذي لا يظهر فيه المستثمر أبدا في تسيير شؤون الاستثمار أو الشركة، أي ذلك الشخص الذي لا يتمتع بسلطة و تحكم على الشركة بالرغم من أنه يساهم في إنشاء الاستثمار إلا أن نسبة مساهمته لا تسمح له بالتحكم والسيطرة.

و من الاستثمارات غير المباشرة نجد ما يكون في شكل قروض ومثالها تلك القروض التي تمنح للدول بغرض مساعدتها على اقتناء السلع والخدمات، أو تقدم على شكل تسهيلات مصرفية لتغطية العجز في النقد الأجنبي ومثالها أيضا الاقتراضات الدولية التي يحولها المقترض إلى عملات محلية لتغطية أعباء التسيير.[7]

ثانيا: الاستثمار الوطني و الاستثمار الأجنبي: نميز بين الاستثمار الوطني والاستثمار الأجنبي بالاعتماد على معيارين أساسين مكملين لبعضهما البعض وهما معيار الجنسية و معيار الإقامة.

1- الاستثمار الوطني: الاستثمار الوطني هو ذلك الذي يتم من شخص يتمتع بجنسية الدولة المستثمر فيها لأمواله أي أن رؤوس الأموال لا تتحول إلى الخارج.

2- الاستثمار الأجنبي: الاستثمار الأجنبي يعني تحول رأسمال من بلد إلى بلد أخر وهو في أغلب الأحوال يتم في العلاقات بين الشمال والجنوب، إذ يتم تحول رؤوس الأموال من البلاد المصنعة إلى البلاد النامية، وهو بذلك يتضمن عنصر الخارجية المقابل لعنصر الداخلية في الاستثمار الوطني.

و بالرجوع إلى نص المادة 31 من الأمر 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار نجدها قد أثارت مفهوم المستثمر المقيم والمستثمر غير المقيم واعتمدت على معيار العملة التي يستعملها المستثمر لانجاز استثماره للتمييز بينهما، فالمستثمر المقيم هو كل شخص طبيعي أو معنوي ينجز استثماراته بالدينار الجزائري أو بواسطة إسهامات عينية تم اقتناؤها محليا، والمستثمر غير المقيم هو كل شخص طبيعي أو معنوي ينجز استثماراته بواسطة عملة قابلة للتحويل الحر وتكون مسعرة رسميا من طرف البنك المركزي الجزائري أو بواسطة إسهامات عينية مستوردة.[8]

ثالثا: الاستثمار الصناعي والاستثمار التجاري:

1- الاستثمار الصناعي: الاستثمار الصناعي هو ذلك الذي يقوم أساسا على فكرة التمركز في البلد المراد الاستثمار فيه و عليه فان لهذا الاستثمار أهمية كبيرة للبلدان المستقبلة لرؤوس الأموال لأنه يزيد من قدرتها الإنتاجية و مثال ذلك نجد أن الجزائر من البلدان التي تعتمد وتشجع على الاستثمارات الصناعية بشكل كبير، فالاستثمارات المتعلقة بقطاع المحروقات كلها استثمارات صناعية.

2- الاستثمار التجاري: الاستثمار التجاري يقوم على التصدير، وبالتالي لا يتمثل في دخول مركز الإنتاج إلى البلد المستقبل، وعليه نجد أنه يخدم موازين مدفوعات البلدان المصدرة للرساميل .

رابعا: الاستثمار العام والاستثمار الخاص: والمقصود أن يكون الاستثمار ملكا للمجموعات أو الأفراد أو الدول ويتضمن ما يلي:

1- الاستثمار العام: هو استثمار تقوم به منشأة أو مجموعة من المنشآت تتبع ملكيتها للدولة وتكون ضمن شركة عامة.

2- الاستثمار الخاص: هو استثمار يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد بشكل قانوني ضمن شركة خاصة.[9]

أي هو الاستثمار الذي يتم تنفيذه من قبل فرد أو مجموعة أشخاص، ويتم ذلك بشكل قانوني في إطار إقامة شركة ما أو مؤسسة ما.

الفرع الثالث: أهمية الاستثمار

يعد الاستثمار المقوم الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية، والذي يتم من خلاله تحقيق الأرباح والعوائد للشركات والمؤسسات والأفراد، وذلك من خلال التأثيرات الإيجابية المترتبة على زيادة الدخل ورأس المال من خلال الاستثمار، وهنالك عدة فوائد للاستثمار وفيما يأتي توضيح لأهمها:

أولا: توفير التخصصات المختلفة من الفنيين والإداريين والعمالة اللازمة، لتنفيذ كافة النشاطات العملية المختلفة داخل الدولة.

ثانيا: توفير فرص العمل والتقليل من نسبة البطالة بين الأفراد مما يساهم في تنشيط حركة العملة وتطويرها.

ثالثا: زيادة معدلات التكوين الرأسمالي والمادي للدولة، باعتبار رأس المال العنصر الأساسي للنمو الاقتصادي.

رابعا: إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المواطنين اليومية، وتساهم في تنشيط الحركات التسويقية والمبيعات للدولة.

خامسا: تصدير الفائض من السلع والخدمات للخارج مما يوفر من العملات الأجنبية اللازمة لشراء الآلات والمعدات، وزيادة التكوين الرأسمالي وتوفير الخدمات للمواطنين وللمستثمرين من أجل تحقيق أفضل النتائج والعوائد الاقتصادية والمالية التي تساهم في رفع مستوى التجارة الخارجية للدولة.

سادسا: زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه، وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين وزيادة نسبة الدخل الفردي.[10]

المطلب الثاني: مفهوم التنمية الريفية

يعتبر مفهوم التنمية من أكثر المفاهيم تداولا واستخداماً في عالمنا المعاصر، سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية، وفي كل المجالات سواء الاقتصادية أو السياسية، الاجتماعية أو الثقافية، البشرية أو البيئية،لاعتبارها الوسيلة والغاية التي من خلالها تحقق التقدم للدول والرفاهية للمجتمعات، لذلك سيتم في هذا العنصر تناول مفهوم التنمية الريفية وبيان أهميتها وأهدافها، ثم تحديد متطلباتها.

الفرع الأول: تعريف التنمية الريفية: سنتناول في هذا العنصر تعريف التنمية لغة واصطلاحا، ثم تعريف التنمية الريفية وذلك كما يلي:

أولا: تعريف التنمية لغة: جاء في المعجم الصافي في اللغة العربية أن التنمية من الفعل:

" نمى : النّماء :الزيادة.

نمى ينمي نماء : ازداد وكثر، أنميتُ الشيء ونمّيته : جعلته ناميا.

نمى الحديث ينمي: ارتفع.

أنميته: أذعته على وجه النميمة.

نميته: رفعته على وجه الإصلاح ".[11]

ثانيا: تعريف التنمية اصطلاحا: عرفها الدكتور محمد الكردي بأنها: " التنمية هدفٌ عام وشامل لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع ، ونجد مظاهرها في تلك السلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب مكوّنات المجتمع، وتعتمد هذه العملية على التحكُّم في حجم ونوعية الموارد المادية والبشريّة المتاحة

للوصول بها إلى أقصى استغلال ممكن، في أقصر فترة ممكنة، وذلك بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة للغالبية من أفراد المجتمع".[12]

ثالثا: تعريف التنمية الريفية: تختلف تعاريف التنمية الريفية حسب اختلاف آراء المهتمين بها، كل على حسب تخصصه العلمي أو خلفياته السياسية أو اعتقاداته الإيديولوجية، فالتنمية الريفية مفهوم مركب ومعقد لا يشمل مجالا واحدا بل يشمل كل جوانب حياة الساكنة الريفية، بما أنها تهدف إلى تحسين ظروف عيشهم وتطوير مهاراتهم وقدراتهم.

وفي هذا الإطار يمكن تعريف التنمية الريفية بأنها:" العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والحكومية للارتقاء بمستويات المجتمعات المحلية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة".[13]

وقد عرفها البنك الدولي سنة 1975 بأنها: " إستراتيجية مصممة بهدف تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية لمجموعة من الناس هم فقراء الريف والتي تتمثل في توسيع منافع التنمية حتى تشمل من هم أكثر فقرا بين الساعين لرزقهم في المناطق الريفية، وهذه المجموعة تشمل الزراع الذين يزرعون على نطاق ضيق، والمستأجرين، والمعدمين".[14]

الفرع الثاني: أهداف التنمية الريفية: تهدف التنمية الريفية أساسا إلى القضاء على الفقر والتخلف وتفكيك العزلة وحل المشاكل الاجتماعية، ورفع مستوى معيشة أبناء الريف، وتهيئة مقومات الحياة الكريمة لهم، كما تسعى التنمية الريفية تحقيق الأهداف التالية:

أولا: تثبيت السكان ومكافحة النزوح الريفي، بخلق فرص العمل وتحسين خدمات التعليم والصحة والنقل والمواصلات، الماء والكهرباء والسكن، التهيئة القروية والجبلية؛

ثانيا: تطوير ورفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الاقتصادية والزراعية الريفية؛

ثالثا: تطوير النشاطات والمحاصيل الزراعية، وتثمين الثروة الحيوانية؛

رابعا: حماية البيئة الطبيعية والتنوع الإيكولوجي للريف؛

خامسا: تنمية الموارد البشرية وتثمين الكفاءات والخبرات للريف؛

سادسا: تحقيق التكامل بين مجمل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.[15]

الفرع الثالث: متطلبات التنمية الريفية: تتطلب عملية تنمية المجتمع الريفي مجموعة من المقومات والمتطلبات الأساسية التي تناولها معظم المنظرين في التنمية الريفية،ومن هذه المتطلبات نذكر ما يلي:

أولا: لامركزية التخطيط للأنشطة: وهذا يتسق مع برامج التنمية الريفية المتكاملة القائم على المشاركة الشعبية المحلية، بدأ من وضع الأولويات وتحديد الأنشطة والتخطيط إلى التنفيذ والتقييم.[16]

ثانيا: المشاركة الشعبية: أي إشراك المواطنين، فالتنمية الريفية تعتمد على تكاثف الجهود الشعبية على مختلف المستويات، فمن خلالها يعبر المستفيدين عن احتياجاتهم ويسعون لحماية مصالحهم وزيادة خبراتهم، كما أن توسيع نطاق المشاركة يؤدي إلى إثراء القرارات ومساندة الأهالي لهذه العمليات ودعمها.

ثالثا: بناء الأقاليم الريفية: في إطار مناطقها الجغرافيا مع دراسة مشاكلها وخصائصها المتنوعة، وفقا لحاجات المجتمع وتضمن وزنا خاصا لكل إقليم.

رابعا: الاعتماد على المدخل التكاملي: إن التنمية الريفية تعتمد على التكامل والترابط بين كل القطاعات والمجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لأن كل جزء فيه مهم للآخر وأن هذه الأجزاء تتفاعل مع بعضها لتكون الكل وهي القرية، بالإضافة إلى ضرورة التكامل بين الجهود الحكومية، ممثلة في الجماعات المحلية، والأهلية ممثلة في جمعيات الأحياء والقرى والمجتمع المدني المحلي، من أجل تحقيق أهداف التنمية الريفية.

خامسا: الارتقاء بمستوى المنظمات الريفية: حيث ينبغي أن يكون في متناول كل فلاح ومزارع الحصول على قروض ميسرة ومستلزمات الإنتاج ذات التكنولوجيا الحديثة وبرامج تسويق محاصيلهم، وإيجاد المناخ التنموي الملائم وتهيئة جميع الظروف المحلية.[17]

هذا، بالإضافة إلى توفير التمويل الكافي والمستمر للمشاريع التنموية الريفية، والدعم المادي والمعنوي للمستثمرين الشباب والمرأة الريفية ومحاربة الفساد والمحسوبية، والشراكة بين القطاعين العمومي والخاص وكذا بناء علاقات تعاقدية بين مختلف المكونات الشعبية، والتأكيد على مشاركة أفراد المجتمع الريفي في كل مراحل وعمليات التنمية القروية والريفية.

المطلب الثالث: مفهوم مناطق الظل: يعتبر مصطلح مناطق الظل مصطلحا جديدا، فقد ظهر وبرز هذا المصطلح في الآونة الأخيرة بقوة خلال سنة 2020 بشكل قوي على جميع الأصعدة.

الفرع الأول: ميلاد مصطلح مناطق الظل: لم يكن مصطلح مناطق الظل متداولا بكثرة في السابق، وقد ظهر بشكل بارز خلال مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 16 فيفري 2020، أين تم عرض تحقيق بعنوان "معاناة مناطق الظل" من انجاز التلفزيون الجزائري بطلب من الرئيس تبون عبد المجيد، والذي أظهر المعاناة التي يعيشها قاطنو المناطق المعزولة والتي عبر عنها بمصطلح "مناطق الظل ".[18]

وبعد خطاب رئيس الجمهورية في اجتماع الحكومة مع الولاة، أصبح مصطلحا سياسيا، اجتماعيا واقتصاديا متداولا يستخدم على نطاق واسع ويعبر عن بؤر التخلف في أنحاء الوطن. وبعد هذا الاجتماع تم الشروع في إحصاء مناطق الظل من أجل ضبط خارطة دقيقة لمناطق الظل، مع ضرورة تقييم دقيق للاحتياجات ذات الأولوية.

الفرع الثاني: تعريف مناطق الظل: لمصطلح مناطق الظل تعريفات كثيرة من أهمها:

أولا: يقصد بها المناطق النائية، كما تسمى أيضا بالمناطق الفقيرة التي مازال يلفها الظل الذي لم ينقشع عنها بسبب حرمانها من حقها في التنمية المحلية، مما أدى إلى خلق مناطق جغرافية ذات كثافة سكانية معتبرة لا تتوفر على المرافق الضرورية وعلى متطلبات الحياة اليومية، مما خلف تداعيات

قاسية على سكان تلك الفضاءات البشرية وأصبحت تحتاج فعلا إلى أن تكون محل تكفل حقيقي لاستدراك مسار التأخر الذي لحق بها.[19]

ثانيا: أوهي المناطق البعيدة والمعزولة التي تعاني من حالة هشاشة، حيث يشهد سكانها ظروفا معيشية صعبة ومزرية بسبب انعدام البنية التحتية الحيوية، وأبسط ضروريات الحياة، كالماء، والكهرباء والغاز، والمدارس وفرص العمل.[20]

وعليه تعتبر هذه المناطق طاردة للسكان لغياب البنى التحتية من شبكات الطرق البلدية والمسالك الريفية، والربط بشبكات الكهرباء الريفية والغاز الطبيعي، ونقص أو انعدام المياه الصالحة للشرب. وفي الجانب التعليمي والصحي فعدم وجود مدارس ومرافق صحية نهائيا أو موجودة ولكنها مغلقة، وفي حالة وجودها فهي غير مجهزة وتقدم خدمات سيئة وغير كافية.

كما تتميز مناطق الظل بطبيعة موقعها الجغرافي كونها مناطق جبلية أو سهبية أو صحراوية أو مناطق حدودية مع الدول المجاورة أو بين الولايات.[21]

الفرع الثالث: المعايير المعتمدة في تصنيف مناطق الظل: لقد تم استخلاص النقائص والاحتياجات التي تعاني منها المناطق المحرومة والتي من خلالها يمكن تصنيفها كمناطق ظل وهي:

أولا: بدرجة أولى المناطق غير المزودة بالمياه الصالحة للشرب، وغير المربوطة بشبكة الكهرباء وغير المزودة بالغاز الطبيعي، وغير المزودة بشبكة الصرف الصحي، وغير المتوفرة على النقل العمومي والمراكز الصحية، والمنعدمة الطرقات أو التي تتوفر على طرق مهترئة بالإضافة إلى غياب الأمن.

ثانيا: وبدرجة أقل المناطق التي لا تتوفر على الإطعام المدرسي والتدفئة المدرسية واكتظاظ الأقسام، وملعب جواري، والخطر طبيعي (واد، انجراف..).

مع الأخذ بعين الاعتبار في إعطاء الأولوية في تصنيف المناطق إلى ما يلي:

- بعد المنطقة عن مركز البلدية (مقر البلدية).
- المساحة التقريبية للمنطقة.
- عدد السكان .
- بعد المنطقة عن المدرسة الابتدائية الأقرب وكذا المتوسطة الأقرب.
- بعد المنطقة عن المركز الصحي الأقرب، وكذا بعدها عن السوق الأقرب.[22]

المبحث الثاني: دوافع الاستثمار الخاص للتنمية الريفية بمناطق الظل ومجالاته

للاستثمار الخاص مجموعة من الدوافع التي تشجع على وجوده في مناطق الظل، وذلك بسبب اتساع مجالاته وتعدد أدواته، بالإضافة إلى ما توفره التنمية الريفية من أسس وأبعاد تدعم نجاحه. وهو ما سنتناوله في هذا العنصر.

المطلب الأول: أهداف الاستثمار ودوافعه

هناك العديد من الأهداف والدوافع التي تدفع الدول والأفراد إلى الولوج إلى عالم الاستثمار والتي سنبينها فيما يلي:

الفرع الأول: أهداف الاستثمار: يسعى الاستثمار إلى تحقيق عدة أهداف أهمها:

أولا: توفير للمال حماية من انخفاض قوته الشرائية الناتجة عن التضخم.

ثانيا: المحافظة على استمرار التنمية بالثروة المالية.

ثالثا: الوصول لأكبر قيمة من الدخل الجاري.

رابعا: توفير الحماية من الضرائب للدخل.

خامسا: الوصول لأكبر نمو من الثروة وتأمين المستقبل.[23]

الفرع الثاني: دوافع الاستثمار: هناك العديد من الأسباب التي تدفع الدول ،و الأفراد إلى الاستثمار من أبرزها الآتي:

أولا: الحرص على مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي.

ثانيا: رغبة الدولة والفرد في زيادة الأرباح.

ثالثا: السعي نحو مواكبة ما حدث في السوق من زيادة للطلب.

رابعا: ضمان الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية[24].

المطلب الثاني: مجالات الاستثمار وأدواته

الفرع الأول: مجالات الاستثمار: هناك مجالات متعددة للاستثمار وهي تختلف وفقاً للهدف و لرأس المال.

أولا: مجالات الاستثمار وفقاً للهدف: يوجد لدينا:

1- الاستثمار في مجال الصناعة.

2- الاستثمار في مجال السياحة.

3- الاستثمار في مجال الزراعة.

ثانيا: مجالات الاستثمار و فقا لرأس المال: يوجد لدينا:

- الاستثمار الوطني.

- الاستثمار الأجنبي.[25]

الفرع الثاني: أدوات الاستثمار: يعتمد الاستثمار على العديد من الأدوات الخاصة به، وتتشكل في أصول حقيقية أو مالية تتبع لملكية المستثمرين، وتلك الأدوات تعد وسائط استثمارية تصنف لقسمين وهما:

أولا: أدوات الاستثمار المادية المشروعات الاقتصادية: وهي من الأنواع الأكثر انتشاراً من الأدوات الاستثمارية المادية، وتشهد تنوعاً بنشاطاتها الخدمية، والتجارية، والصناعية، والزراعية، وتسعى لإنتاج السلع والخدمات التي تشكل حاجات الأشخاص.

مثال: العقارات: وهي استثمار يعتمد على طريقتين وهما:

1- الاستثمار المباشر: وهو شراء المستثمر لعقارات حقيقية، كالأراضي والمباني.

2- **الاستثمار غير المباشر:** وهو شراء المستثمر لسندات عقارية عن طريق المشاركة بإحدى المصارف العقارية أو المحافظ الاستثمارية.

ثانيا: أدوات الاستثمار المالية:

1- الأسهم: وهي عبارة عن وثائق مالية والتي تسلم للأشخاص الذين يمتلكون حصصاً من رأس مال شركة محددة، وتلك الأسهم تنقسم لنوعين هما:

أ- **الأسهم العادية:** وهي مستندات ملكية تمتلك قيمة دفترية، وسوقية، واسمية، والقيمة الدفترية هي قيمة الحقوق الخاصة بالسهم ولا تشمل الأسهم الممتازة. بل الاحتياطيات والأرباح، والقيمة الاسمية هي القيمة المدونة على سند السهم، القيمة السوقية وهي التي تحدد سعر بيع الأسهم في السوق الرأسمالي.

ب- **الأسهم الممتازة:** وهي عبارة عن أسهم تمنح مالكيها حقوقاً خاصة بهم، كالأولوية في تحقيق الأرباح، والزيادة في قيمة الربح نتيجة لتصفية الشركة. وهذه الأسهم تمتلك الثلاث قيم نفسها التي تمتلكها الأسهم العادية، وهي: القيمة الاسمية، والقيمة الدفترية، والقيمة السوقية.

ج- **السندات:** وهي عبارة عن وثائق تثبت امتلاك مالكيها حقوقاً معينة في ملكية الأشياء، أو استخدامات خدمات معينة، كما أنها تعد ديوناً على أفراد طبيعيين أو معنويين، وتضمن السندات الأنواع التالية:

- **السندات الصادرة عن الحكومة:** وتعرف بهذا الاسم لأنها عبارة عن صكوك ذات مديونية متوسطة وطويلة الأجل. وتصدر الحكومة هذه السندات للحصول على موارد تساعدها على تغطية العجز الاقتصادي، أو مواجهة التضخم.

- **السندات الصادرة عن المؤسسات:** وهي عبارة عن عقود بين المقرضين (المستثمرين) والمقترضين (المنشآت). وتبعاً لهذا الاتفاق يُقرض الطرف الأول مبلغ من المال للطرف الثاني. والذي يتعهد برده مع قيمة محددة من الفوائد المترتبة عليه بتاريخ معين.[26]

المطلب الثالث: أسس التنمية الريفية وأبعادها: للتنمية الريفية جملة من الأسس التي تقوم عليها، الأمر الذي يولد مجموعة من الأبعاد أو الأهداف التي تصبو إلى تحقيقها وهو ما سنوضحه فيما يلي:

الفرع الأول: أسس التنمية الريفية: تقوم التنمية الريفية على مجموعة من الأسس وهي :

أولا: ضرورة أن تأتي المبادرة والدافعية إلى التنمية الريفية من داخل عقول القرويين، وأن ينبع الدافع الأساسي للنمو من داخل عقولهم.[27]

ثانيا: إيقاظ الوعي الاجتماعي لدى القرويين، إذ يعد الوعي الاجتماعي لدى القرويين من المتطلبات الأساسية في مجال التنمية الريفية .

ثالثا: ضرورة الانتفاع بالحوافز الدينية في التنمية الريفية، فهي التي تحركهم وتحمسهم، وهي مصدر القوة والحركة في تطوير المجتمع.

ثالثا: يجب أن يضع خطط التنمية أخصائيون مدربون، بما يكفل مشاركة غالبية الناس، والاستخدام الأمثل لرأس المال وللقوى البشرية ذات المستوى العالي من الكفاءة والتدريب، وإدخال نظم جديدة لاستغلال الأرض وطرق الزارعة.

رابعا: تدريب القادة المحليين والقرويين في المجتمعات الريفية على المشاركة السياسية والممارسة الديمقراطية.

خامسا: استغلال إمكانات الريف وقدراته الطبيعية ومؤهلاته البشرية من خلال العمل على توظيفها توظيفا عقلانيا وسليما دون المساس بالبيئة.[28]

الفرع الثاني: أبعاد التنمية الريفية: تحتوي التنمية الريفية بمفهومها التقليدي على بعدين هما: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي.

أولا: البعد الاقتصادي: يركز هذا البعد على رفاهية المجتمع المحلي إلى أقصى حد مع القضاء على الفقر، وذلك باستغلال الموارد الطبيعية أحسن استغلال، مع التركيز على الفقراء بالدرجة الأولى، وينبع هذا البعد من كون البيئة هي كيان الاقتصادي متكامل باعتبارها قاعدة للتنمية وأي تلويث لها واستنزاف لمواردها يؤدي في النهاية إلى إضعاف فرص التنمية المستقبلية لها، ومن ثم يجب أخذ المنظور الاقتصادي بعيد المدى لحل المشاكل من أجل توفير الجهد والمال والموارد.

ثانيا: البعد الاجتماعي: والذي يركز على حق الإنسان الريفي في العيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية الريفية والخدمات البيئية والاجتماعية، حيث يستثمرها بما يخدم احتياجاته الأساسية من مأوى ومطعم وملبس، أو غيرها من الاحتياجات، فضلا عن الاحتياجات الكمالية لرفع مستوى معيشته، (عمل محترم، توفر وسائل الراحة والترفيه، الوقود،...)، وكل هذا بدون تقليل فرص الأجيال القادمة.[29]

المبحث الثالث: الاستثمار الريفي والتنمية الريفية في مناطق الظل

للاستثمار الخاص علاقة قوية بنجاح التنمية الريفية في مناطق الظل، لذلك سيتم تبيان الارتباط بين الاستثمار الخاص والتنمية الريفية في مناطق الظل، ثم استعراض إستراتيجية التنمية الريفية في مناطق الظل، وبعدها توضيح الإجراءات المتخذة من طرف السلطات بخصوص مناطق الظل، وأخيرا إبراز تحديات الاستثمار الخاص في مناطق الظل.

المطلب الأول: الارتباط بين الاستثمار الخاص والتنمية الريفية في مناطق الظل

لتوضيح الارتباط بين الاستثمار الخاص والتنمية الريفية في مناطق الظل، لابد من تحديد العوامل المشجعة على الاستثمار، ثم بيان المعوقات التي يواجهها الاستثمار في هذه المناطق.

الفرع الأول: العوامل المشجعة على الاستثمار: هناك عدة عوامل تساعد على جذب الاستثمار والتي من أهمها:

أولا: **السياسة الاقتصادية الملائمة:** يجب أن تتسم بالوضوح والاستقرار، وأن تنسجم القوانين والتشريعات معها ويكون هناك إمكانية لتطبيق هذه السياسة، فالسياسة يجب أن تتوافق مع مجموعة من القوانين المساعدة على تنفيذها، والقوانين يجب أن تكون ضمن إطار محدد من السياسة الشاملة. إن الاستثمار يحتاج إلى سياسة ملائمة تعطي الحرية، ضمن إطار الأهداف العامة، للقطاع الخاص في الاستثمار، ويجب أن تكون مستقرة ومحددة وشاملة.[30]

ثانيا: البنية التحتية اللازمة للاستثمار: خصوصًا من حيث توفر الكهرباء والماء والمواصلات والاتصالات بدرجة أفضل، فنظرية التنمية تشير إلى ضرورة توفر حد أدنى من هذه البنية ووضعها تحت تصرف المستثمرين بأسعار معتدلة لكي تستطيع الاستثمارات المنتجة مباشرة الإنتاج بتكاليف منافسة. ويندرج ضمن البنية التحتية ضرورة توفر الكفاءات والعناصر الفنية، والمصارف الخاصة، وأسواق الأسهم والأوراق المالية. ومن المهم أن تكون أسعار عناصر الإنتاج من كهرباء ومياه واتصالات وإيجارات وقيمة أراضي قليلة بحيث تشجع المستثمرين وتوفر في تكاليف الاستثمار.

ثالثا: بنية إدارية مناسبة: بعيدة عن روتين إجراءات التأسيس والترخيص وطرق الحصول على الخدمات المختلفة، بحيث تنتهي معاناة المستثمرين الذين يحصلون على موافقة مكتب الاستثمار من دوامة الحصول على تراخيص مختلفة من وزارة الكهرباء والصناعة والتموين والبلديات.[31]

رابعا: ضرورة ترابط وانسجام القوانين مع بعضها البعض: بعدم تناقضها ووضوحها، وعدم اختلافها مع القرارات والسياسات المختلفة، وضرورة عدم تشعبها وتعديلاتها المتلاحقة مثل قوانين الاستثمار والتجارة والمالية والجمارك، وضرورة تبسيط تلك القوانين وإنهاء إمكانية الاجتهاد في تفسير نصوصها.[32]

الفرع الثاني: معوقات الاستثمار: بالرغم من الجهود المبذولة والمكرسة لترقية وتشجيع الاستثمارات، إلا أن حجم الاستثمارات المسجلة في البلاد لم تكن تتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات، ويمكن إرجاع ذلك إلى العراقيل التالية :

أولا: معوقات بنيوية: تتميز البنية التحتية في الجزائر بالتخلف وقلة الجودة لبعدها عن المقاييس العالمية، رغم الجهود التي بذلت في السنوات الأخيرة، والمبالغ الضخمة التي خصصت لمشاريع البنية التحتية، فحسب مؤشر البنية التحتية الأساسية المتضمن في تقارير التنافسية العالمية، تبين مدى هذا الضعف، مما ينعكس سلبا على مناخ الاستثمار، حيث أوضحت العديد من الدراسات أن البنية التحتية تشكل عاملا حاسما في التكاليف وتكوين الأسعار، كما أنها من محفزات الاستثمار وأحد دعائم المناخ الاستثماري الجيد.[33]

ثانيا: معوقات قانونية وتنظيمية و سياسية: التنظيم الإداري أو الإجراءات الإدارية التي تتميز بالتعقيد وبتعدد القوانين والأنظمة المتضاربة أحيانا والكثيرة التغير مما يقلل من شفافيتها، إضافة إلى عدم كفاءة بعض العاملين في الإدارة وتباطؤهم في أداء مهامهم وانتشار البيروقراطية والفساد والرشوة.

كما وتجدر الإشارة إلى أن تطور الاستثمار الخاص يصطدم في استمرار البيروقراطية، ففي استطلاع للبنك العالمي حول نشاط المؤسسات المحلية، وأهم العقبات التي يواجهها مسيري الأنشطة الاقتصادية للمؤسسات المحلية في 244 دولة، أظهر أن الفساد والبيروقراطية من أهم العقبات المؤثرة سلبا على الأداء الاقتصادي.[34]

ثالثا: معوقات اقتصادية ومالية: إن العوائق المالية هي من أكبر العوائق التي يعترض لها النشاط الاستثماري والمتمثلة أساسا في صعوبة الحصول على التمويل، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة لعدم تمكنها من توفير الضمانات الكافية، كما تمثل صعوبة الحصول على العقار نسبة 13% من عوائق الاستثمار لارتفاع أسعاره.[35]

ثانيا: إستراتيجية التنمية الريفية في مناطق الظل

تتمثل إستراتيجية التنمية الريفية بمناطق الظل في تحديد وسائل تفعيلها، بالإضافة إلى بيان متطلبات تحقيقها في هذه المناطق.

الفرع الثالث: وسائل تفعيل التنمية الريفية: هناك مجموعة من الوسائل التي تهدف إلى تفعيل التنمية الريفية في مناطق الظل والتي من أهمها:

أولا: توجيه السياسات الحكومية للاهتمامِ بالتنمية الريفيّة: بتقديم الدعمِ الكامل من أجل نجاحها في تحقيقِ أهدافها.

ثانيا: تعيين هيئة إدارية من سكان الريف: والتي تعمل على إدارة الشؤون المحلية والعامة في المجتمع الريفي.

ثالثا: تخصيص منحة مالية تمويلية للريف: تساهم في دعمِ اقتصاده وتنميته في كافة المجالات العامة.

رابعا: العمل على إنشاء مؤسسات القطاع العام في الريف: التي تهتمُ بمتابعةِ مجالات محددة في مجتمع الريف، مثل المؤسسات الزراعية التي توفر الدعم للمزارعين.

خامسا: دعم دور الهيئات الخاصة والدولية: وذلك من خلال تأسيس فروع لها في الريف، ويساهم ذلك في توفير مجموعة من الخدمات لسكان الريف، مثل: الملاعب الرياضية، والمكتبات العامة، والمراكز الصحية، وغيرها.[36]

المطلب الثاني: متطلبات تحقيق التنمية الريفية:

تتطلب عملية تنمية المجتمع الريفي مجموعة من المقومات والمتطلبات الأساسية التي تناولها معظم المنظرين في التنمية الريفية، ومن هذه المتطلبات نذكر ما يلي:

الفرع الأول: لا مركزية التخطيط للأنشطة: وهذا يتسق مع برامج التنمية الريفية المتكاملة القائم على المشاركة الشعبية المحلية، بدأ من وضع الأولويات وتحديد الأنشطة والتخطيط والتنفيذ والتقييم.

الفرع الثاني: المشاركة الشعبية: إشراك المواطنين، فالتنمية الريفية تعتمد على تكاثف الجهود الشعبية على مختلف المستويات، من خلالها يعبر المستفيدين عن احتياجاتهم ويسعون لحماية مصالحهم وزيادة خبراتهم، كما أن توسيع نطاق المشاركة يؤدي إلى إثراء القرارات ومساندة الأهالي لهذه العمليات دعمها.

الفرع الثالث: بناء الأقاليم الريفية: في إطار مناطقها الجغرافيا مع دراسة مشاكلها وخصائصها المتنوعة، وفقا لحاجات المجتمع، تضمن وزنا خاصا لكل إقليم.

الفرع الرابع: الاعتماد على المدخل التكاملي: إن التنمية الريفية تعتمد على التكامل والترابط بين كل القطاعات والمجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لأن كل جزء فيه مهم للآخر وأن هذه الأجزاء تتفاعل مع بعضها لتكون الكل وهي القرية، بالإضافة إلى ضرورة التكامل بين الجهود الحكومية ممثلة في الجماعات المحلية، والأهلية ممثلة في جمعيات الأحياء والقرى والمجتمع المدني المحلي من أجل تحقيق أهداف التنمية الريفية.

الفرع الخامس: الارتقاء بمستوى المنظمات الريفية: حيث ينبغي أن يكون في متناول كل فلاح ومزارع الحصول على قروض ميسرة ومستلزمات الإنتاج ذات التكنولوجيا الحديثة وبرامج تسويق محاصيلهم وإيجاد المناخ التنموي الملائم وتهيئة جميع الظروف المحلية.

هذا، بالإضافة إلى توفير التمويل الكافي والمستمر للمشاريع التنموية الريفية، والدعم المادي والمعنوي للمستثمرين الشباب والمرأة الريفية ومحاربة الفساد والمحسوبية، وشراكة بين القطاعين

العمومي والخاص وكذا بناء علاقات تعاقدية بين مختلف مكونات الشعبية، والتأكيد على مشاركة أفراد المجتمع الريفي في كل مراحل وعمليات التنمية القروية والريفية.[37]

المبحث الرابع: الإجراءات المتخذة من طرف السلطات بخصوص مناطق الظل

تم إسداء تعليمات من طرف رئيس الجمهورية بخصوص مناطق الظل، بهدف تدارك النقائص والتكفل الأمثل لمتطلبات واحتياجات المواطنين القاطنين بها، وخلق توازن بين جميع مناطق الولايات تمثلت في، إحصاء مناطق الظل على مستوى جميع بلديات الولايات وتحديد مشكلات التنمية الريفية في مناطق الظل، وكذا بيان المجهودات الاستثمارية المبذولة في إطار التكفل بمناطق الظل.

المطلب الأول: إحصاء مناطق الظل

تنفيذا للتعليمات المسداة خلال لقاء الحكومة مع الولاة بتاريخ 16 فيفري 2020، تمت عملية إحصاء شاملة لمناطق الظل المنتشرة عبر كامل حدود التراب الوطني، وذلك بالاستناد إلى تعليمات السادة الولاة خلال اجتماعهم برؤساء الدوائر والبلديات المنصبة حول تقديم إحصاء شامل لمناطق الظل، تم ضبط النطاق الجغرافي للتجمعات السكانية التي لا تتوفر على المرافق الضرورية، خاصة الخدمات الأساسية كغاز المدينة، والكهرباء، وشبكة الطرقات، ومختلف شبكات المياه، وقنوات الصرف الصحي، والإطعام المدرسي والنقل.[38]

وقال مستشار رئيس الجمهورية المكلف بمناطق الظل ، إبراهيم مراد، أنه تم تخصيص 32.700 مشروع لـ 15.044 منطقة ظل عبر كل ربوع الوطن يقطنها 8 ملايين نسمة، مشددا على أن رئيس الجمهورية "يسهر شخصيا على متابعة التكفل بمناطق الظل" كما يتم متابعة تقدم أشغال النهوض بهذه المناطق عبر" تقنية تكنولوجية توفر آخر المعطيات".[39]

المطلب الثاني: تحديد مشكلات التنمية الريفية في مناطق الظل

الفرع الأول: المشكلات الاقتصادية: وتتمثل في:

- قلة الدخل، مما أدى انخفاض الأجور والإيجار المرتفع للأرض والبطالة الموسمية إلى قلة دخل الفلاح إضافة إلى جانب عدم وجود مجالات أخرى للكسب غير الزارعة .

- أثر البناء الإقطاعي في الريف، والذي أدى إلى تفتت الملكية التي يحوزها الفلاح الصغير، وصغر المساحات التي يزرعها.

- ندرة في أرس المال، فهذا الأخير الذي يمتلكه الفلاح يتكون من الأرض والأدوات والمواشي.

- ضعف الإنتاج، حيث أدى ذلك إلى التمسّك بإتباع طرائق الزارعة القديمة، واستعمال آلات وأدوات بدائية.

- قلة الاهتمام بنشر الصناعات الريفية والمنزلية، ويرجع ذلك إلى نقص التخطيط لإنتاج الصناعات، مع حاجة الأسواق وقلة المساعدات المالية التي تقدم لتطوير الصناعات الموجودة، والحصول على المواد الخام وتسويق الإنتاج.[40]

الفرع الثاني: المشكلات الاجتماعية: وتتمثل في:

- العادات والتقاليد، ولا نقصد هنا العادات والتقاليد على الإطلاق فلكل مجتمع عاداته وتقاليده والتي تعتبر جزء من تراثه الثقافي، ولكن هناك من التقاليد والعادات ما يحد من التطور ويعتبر معوقا

للتنمية (مثل: سيطرة الأسرة وشدة المراقبة الاجتماعية،[41] سوء فهم بعض تعاليم الدين خصوصا فيما يتعلق بتنظيم الأسرة، إعاقة المرأة الريفية عن القيام بدورها الفعال في عملية التنمية والنهوض بالمجتمع).[42]

- فقدان الريف لعناصر تجديده، وذلك كنتيجة حتمية للهجرة المستمرة من الريف إلى المدينة، وخاصةً هجرة المتعلمين والمثقفين وذوي الحرف والمهارات والصناع المهرة.

الفرع الثالث: المشكلات الثقافية:[43]

- الجهل وانتشار الأمية التي تقف حائلاً أمام وصول مبادئ المعرفة والعلوم والثقافة العامة إلى الريفيين.

- ضعف الإلمام بجوانب الحياة في المجتمع ومشاكله.

- عدم معرفة دور المؤسسات الموجودة بالقرية وخدماتها وإمكانياتها حتى يمكن الحصول منها على الفائدة المنشودة.

- هجرة المتعلمين والمتعلمات من المدارس بعد أن أصبحوا غير قانعين بحياة الريف.

- قلة مصادر الثقافة والمعرفة في القرية نسبياً إذا ما قورنت بما هو متاح بالمدينة.[44]

الفرع الرابع: المشكلات الصحية:

يجهل الريفيون الأمراض المختلفة وطرق الوقاية منها، وهم لا يقبلون التحصين ضدها، ويقل الوعي الصحي بين الفلاحين فهم لا يسرعون في العرض على الطبيب حيث الشعور بالمرض، وإنما يلجؤون إلى الوصفات وسبل العلاج البدائية.

الفرع الخامس: المشكلات العمرانية والسكنية:

أولا: عدم وجود تخطيط علم القرية ومساكنها وتوزيعها ومرافقها وانتشارها عشوائيا.

ثانيا: ضيق الطرق مع عدم استقامتها مما يعيق حركة السير والنقل داخل القرية.

ثالثا: تلاصق المنازل ووجود الحظائر بداخلها .

رابعا: الافتقار إلى مياه الشرب النقية ومياه إطفاء الحرائق.

خامسا: عدم توفر الكهرباء سواء بالطرق أو بالمساكن.[45]

المطلب الثالث: المجهودات الاستثمارية المبذولة في إطار التكفل بمناطق الظل: لقد بذلت الدولة عدة مجهودات استثمارية للتكفل بمناطق الظل من خلال علاج جملة من المشكلات تتمثل في:

الفرع الأول: علاج المشكلات الاقتصادية: يتطلب علاج المشكلات الاقتصادية الاهتمام بالنواحي التالية:

أولا: تخطيط السياسة الزراعية ووضع خطة سليمة للإنتاج تمكن من توفر المحاصيل والمنتجات في الميعاد المناسب وبالكميات المطلوبة والمواصفات المرغوبة.

ثانيا: نشر الجمعيات التعاونية ودعم إمكانياتها حتى تستطيع القيام بدورها في توفير البذور المحسنة والأسمدة والآلات الزراعية الحديثة والمبيدات الحشرية وكذا في القيام بعمليات تسويق المحاصيل الزراعية وتقديم القروض في المواسم الزراعية المختلفة.

ثالثا: تحسين الإنتاج الزراعي بمساعدة الدراسة العلمية لأنواع التربة، وإمدادها باحتياجاتها من المياه والأسمدة بالكميات المناسبة لكل محصول.

رابعا: توفير إنتاج البذور المحسنة التي تعطي محصولا أكبر أو صنفا أجود.

خامسا: الاهتمام بعمليات التصنيع الزراعي لاستيعاب الفائض من الأيدي العاملة، وخلق فرص عمل جديدة والاستفادة من تصنيع وحفظ المنتجات الزراعية عند توفرها وبيعها أو تصديرها مصنعة بأعلى سعر.[46]

الفرع الثاني: علاج المشكلات الاجتماعية: ويتطلب علاجها الاهتمام بالنواحي التالية:

أولا: التوعية الاجتماعية ونشر التقاليد الحميدة ومناهضة العادات السلبية بما يقابلها من العادات المرغوبة، ونشر الاتجاهات الإيجابية التي تهدف للعمل البناء.

ثانيا: الإرشاد الديني وتوضيح رأي الدين الصحيح في المسائل الاجتماعية، ونشر آراء العلماء في تفسير أحكامه.

ثالثا: دراسة المشكلات الاجتماعية بالتمعن الذي يضمن الوصول إلى دوافعها ومصوغاتها وعلاجها على أيدي اختصاصيين متفهمين لظروف القرية وأوضاعها.[47]

الفرع الثالث: علاج المشكلات الثقافية: ويتطلب علاج المشكلات الثقافية الاهتمام بالنواحي التالية:

أولا: الاهتمام بتعليم الكبار ومحو أميتهم وتشجيع فتح فصول محو الأمية، ومتابعة الملتحقين بها وترغيبهم في الانضباط فيها ومنحهم الحوافز المناسبة.

ثانيا: العناية بنشر المكتبات العامة، وتزويدها بما يناسب ثقافة الريفيين وما يهمهم من أنواع العلوم والمعرفة.

ثالثا: العناية بالإذاعات والبرامج الموجهة إلى الريفيين في الإذاعة والتلفزيون.[48]

رابعا: الاهتمام بالنشرات والمجلات والصحف المحلية التي تتناول ما يهم الريفيين من موضوعات وأخبار.

الفرع الرابع: علاج المشكلات الصحية:

أولا: القضاء على مصادر انتشار الأمراض، مثل: ردم البرك والمستنقعات أو تحويلها إلى مزارع سمكية.

ثانيا: التخلص من جثث الحيوانات النافقة والفضلات بصورة سليمة تمنع انتشار الأمراض.

ثالثا: تنظيم حملات للدعاية الصحية ونشر الوعي بأنواع الأمراض المختلفة، وطرق الوقاية منها، والعناية ببرامج التعليم الصحي والصحة العامة بالمدارس والمساجد.

رابعا: العناية بتحسين المنازل وإيجاد فتحات للتهوية ونشر استخدام المواقد عديمة الدخان.

خامسا: توفير الخدمات الصحية الضرورية للقرية ووسائل العلاج والتحصين ضد الأمراض والأدوية وكذا وسائل الإسعاف السريع والتطهير.[49]

الفرع الخامس: علاج المشكلات العمرانية: يتطلب علاج المشكلات العمرانية الاهتمام بالنواحي التالية:

أولا: إعادة تخطيط وبناء القرية، سواء كان ذلك بإعادة تخطيط القرية في موقعها الأصلي أو في أرضٍ مجاورة.

ثانيا: دراسة الموقع الحالي للقرية والتوجيه لقيام المنشآت وتشجيع البناء في الاتجاه المناسب للتوسع على أسس صحية وعمرانية جديدة، يراعى فيها اتساع الطرق وسهولة دخول السيارات وخروجها.

ثالثا: توفير الكهرباء لإضاءة الطرقات والمحال العامة، وما يتبعها من توفير الوسائل المنزلية والترفيهية الحديثة وكذا القوى المحركة للآلات الزراعية والصناعية.

رابعا: إنشاء الطرق اللازمة لتربط القرى مع بعضها وبالمركز الإداري.

خامسا: توفير وسائل المواصلات المنتظمة وإنشاء المحطات في نقط ثابتة.[50]

الخاتمة: إن الاستثمار يعتبر من أهم عوامل النمو الاقتصادي بشقيه العام والخاص، ولذلك فمن المهم العمل على رفع معدلات الاستثمار حتى يمكن تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المنشودة ورفع مستوى معيشة المواطنين،فعلى الرغم مما يمثله مدخل البنى التحتية والاهتمام بعناصر التنمية الريفية في مجال النهوض بالأرياف وترقية حياة الريفيين، ومع أنه يتم بصورة غير متوازنة ما بين المناطق، باعتبار ذلك بمثابة مقومات ضرورية لتنمية ريفية مدمجة،إلا أنه يبقى بمثابة الشرط الضروري غير الكافي، إذ لابد من استكماله بدفع أنشطة الاستثمار الريفي قدما، وبدون ذلك تبقى الجهود مبتورة ولن تتحقق الديناميكية المنشودة ولا إدماج الريفيين في مسار التنمية.

وعموما فإن ثمة تحديات عديدة يواجهها الاستثمار الريفي الخاص بالجزائر، منها ما يتعلق بطبيعة المناطق الريفية ذاتها وبالظروف البنيوية الداعمة للاستثمار، ومنها تحديات ذات بعد استراتيجي وتنافسي. كما أن من هذه التحديات ما هو عام أي يتعلق بالاستثمار عموما، ومنها ما يرتبط بالاستثمار الخاص(الأصغر والصغير الحجم)، والذي يمثل الاستثمار الغالب في الأقاليم الريفية.

وعليه فقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات نوردها كما يلي:

النتائج:

- يشكل الاستثمار الريفي الخاص في المجتمعات الريفية المنطلق الحقيقي لمكافحة الفقر والبطالة والتهميش في الوسط الريفي.

- وضعت الجزائر مجموعة من المزايا لتشجيع الاستثمار الخاص وذلك حسب التموقع وأثر المشروع على التنمية الريفية.

- عرفت التنمية الريفية في مناطق الظل اهتماما كبيرا من طرف الدولة الجزائرية، وتجسد ذلك من خلال برنامج مناطق الظل الذي يدخل في إطار مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي.

- التنمية الريفية هي عبارة عن إستراتيجية مستمرة لتنمية المجتمع الريفي، وتحسين ظروف معيشة السكان الريفيين من خلال المزج بين الموارد الذاتية للمجتمع وموارد البيئة الخارجية، مع مراعاة العدالة والاستمرارية إلى جانب الاستدامة من خلال الاستثمار الخاص الهادف والفعال.

التوصيات: إنه في سبيل رفع الدور الذي يقوم به الاستثمار الخاص في دعم النمو الاقتصادي بشكل عام والتنمية الريفية بشكل خاص، وبالتالي تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجو تحقيقها يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة تبسيط إجراءات إبرام عمليات الاستثمار الخاص بمناطق الظل.

- ضرورة السهر على المتابعة الدقيقة لمدى تقدم المشاريع ورفع العراقيل التي تواجهها بهدف احترام الآجال المحددة.

- ضرورة دعم الاستثمار الخاص من خلال تقليل البيروقراطية، وتعزيز الشفافية والمساءلة للحد من انتشار الفساد.

- ضرورة إحصاء الإمكانيات المتوفرة للاستثمار الخاص بمناطق الظل وتدوينها كمعلومات عبر موقع الانترنيت للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بهدف إعلام كل المستثمرين على المستوى الوطني بقدرات هذه الولايات.

- ضرورة توظيف أساليب السياسات النقدية التي من شأنها أن تعزز الزيادة في سعر الصرف الحقيقي للجزائر، وبالتالي تسهيل الحصول على السلع الرأسمالية وزيادة الاستثمار الخاص.

- ضرورة الحد من هيمنة القطاع العام وإتاحة مجال أكبر لازدهار القطاع الخاص بالعمل على خلق بيئة أعمال تنافسية من خلال تقليص دور القطاع العام(ممثلا في الشركات المملوكة للدولة على سبيل المثال).

الهوامش

[1]- سهام بن ساهل :**إستراتيجية الاستثمار بولاية بسكرة** (مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، لمركز الجامعي محمد خيضر بسكرة، 1996)ص2 .

- قطب مصطفى سانو :**الاستثمار :أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي**(دار النفائس للنشر والتوزيع ,الأردن ,الطبعة [2]الأولى ,2000)ص ص 15 ,16 .

[3]- ليلى جبريل، تعريف الاستثمار وأنواعه، تاريخ الزيارة https://mqaall.com/definition-and-types-investment/

[4]- محمد الماحي صالح أحمد، تسوية منازعات الاستثمار، رسالة ماجستير، جامعة شندي، السودان، (غير منشورة)،2019، ص19.

[5]- زواقري الطاهر، أوشن حنان،وآخرون، الاستثمار الأجنبي في التشريع الجزائري، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الثالث، سبتمبر 2014، ص169.

[6]- المادة 02 من الأمر رقم 01-03 مؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،العدد 47، المؤرخة في 23 جمادى الثانية عام 1422، الموافق 22 غشت 2001، ص05.

[7]-- مفهوم الاستثمار في القانون الجزائري، تاريخ النشر: 2016/12/04، تاريخ الزيارة2021/11/02. .https://www.djelfa.info/vb/archive/index.php/t-2019121.html

[8]- مفهوم الاستثمار في القانون الجزائري، الموقع السابق.

[9]- ليلى جبريل، تعريف الاستثمار وأنواعه، الموقع السابق.

[10]- مفهوم الاستثمار،تاريخ الزيارة 2021/11/02 . https://sotor.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1

[11]- صالح العلي الصالح، أمينة الشيخ سليمان الأحمد، المعجم الصافي في اللغة العربية، دون دار نشر، السعودية، 1989، ص 692.

[12]- كمال التابعي، تغريب العالم الثالث، كتب عربية، القاهرة، 1991، ص14.

[13]- سي فضيل الحاج، حياتلة معمر، وآخرون، إشكالية التنمية المحلية المقومات والمعوقات، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد09، جانفي، 2017، ص164.

[14]- هاشمي الطيب، لتوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014/2013، ص23.
[15]- فوزي بن عبد الحق، لونيسي علي، دور الجماعات المحلية في مجال التنمية الريفية: تحدياتها وسبل تفعيلها، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد الرابع، العدد الثاني، جوان 2018، ص 115.
[16]- جلال حسن أحمد مجاهد، حازم محمد، وآخرون ،" استراتيجيات التخطيط التنموي الريفي"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص103.
[17]- فوزي بن عبد الحق، لونيسي علي، المرجع السابق، ص 116.
[18]- وردة حدوش، سامي بستة، ماهية مناطق الظل وقراءة في وضعية البرنامج الاستعجالي الخاص بمناطق الظل، مجلة السياسة العالمية، المجلد الخامس، العدد الخاص 01، السنة 2021، ص11.
[19]- جمال أوكيلي، موقع جريدة الشعب، تاريخ الزيارة، 2021/11/02،
.haab.com -http://www.ech
[20]- وردة حدوش، سامي بستة، المرجع السابق، ص11.
[21]- نفس المرجع، ص 12.
[22]- وردة حدوش، سامي بستة، المرجع السابق، ص13.
[23]- ليلى جبريل، تعريف الاستثمار وأنواعه، الموقع السابق.
[24]- الاستثمار وأهميته، تاريخ الزيارة 2021/11/02.
https://www.almrsal.com/post/411923
[25]- الاستثمار وأهميته، الموقع السابق.
[26]- ليلى جبريل، تعريف الاستثمار وأنواعه، الموقع السابق.
[27]- بن صالح الأخذاري ، التنمية الريفية في الجزائر الواقع والآفاق، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، الجزائر 2015، ص 70.
[28]- نفس المرجع، ص 71.
[29]- بن معتوق صابر، قراءة في واقع التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر ضمن مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي(2020- 2024)، مجلة السياسة العالمية، المجلد الخامس، العدد الخاص01، 2021، ص288.
[30]-الاستثمار، تاريخ الزيارة : 2021/11/02.
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1
[31]-عادل عبد الزهرة شبيب، الحوار المتمدن، تاريخ الزيارة: 2021/11/02.
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=719188
[32]-الاستثمار، الموقع السابق.
[33]- عامر سعدية، مناخ الاستثمار في الجزائر بين الواقع والمعوقات، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد التاسع، رقم 01، جامعة البليدة 02 ، الجزائر، 2011، ص 127.
[34]- بن لخضر عيسى، سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة (1988- 2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2019/2018، ص 85،86.
[35]- عامر سعدية، المرجع السابق، ص 131.
[36]- مجد خضر، مفهوم التنمية الريفية، تاريخ الزيارة: 2021/11/02.
https://mawdoo3.com
[37]- لونيسي علي، دور الجماعات المحلية في مجال التنمية الريفية: تحدياتها وسبل تفعيلها، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد الرابع، العدد الثاني، جوان 2018، ص 115،116.
[38]- وردة حدوش، سامي بستة، المرجع السابق، ص14.
[39]- وكالة الأنباء الجزائرية، تاريخ الزيارة: 2021/11/02.
https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20210205/206689.html
[40]- ناجي بدر إبراهيم، علم الاجتماع الريفي، مصر، جامعة دمنهور، 2015 ، ص 265.
[41]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، علم الاجتماع الريفي، مؤسسة شباب الجـــامعة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص224.
[42]- بوخدوني توفيق، معيقات ومشكلات التنمية الريفية في الريف الجزائري، مجلة آفاق للعلوم، العدد الخامس، السنة 2016، ص281.
[43]- نفس المرجع، ص282.
[44]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المرجع السابق، ص 225،226.
[45]- رنا علي حيدر، التنمية الريفية بين الواقع والمستقبل، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا، 2017، ص135.

[46]- فوزي بن عبد الحق، لونيسي علي، دور الجماعات المحلية في مجال التنمية الريفية: تحدياتها وسبل تفعيلها، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد الرابع، العدد الثاني، جوان 2018، ص122.

[47]- ناجي بدر إبراهيم، المرجع السابق، ص 265،266.

[48]- فوزي بن عبد الحق، لونيسي علي، المرجع السابق، ص 121.

[49]- فوزي بن عبد الحق، لونيسي علي، المرجع السابق، ص 121.

[50]- حامد عبد الحسين الجبوري، التنمية الريفية والحد من تركز السكان، مركز الإمام الشيرازي للدراسات والبحوث، 2016، تاريخ الزيارة:

https://annabaa.org/arabic/development/9215